

كما في المعدن **قوله** وعند محمد بن يونس ثلثي الألف حلا والباقي  
 إلى أجله لأن المريض ليس له التناجيل في ثلثي القيمة إذا حوّل له  
 فيه وفيما وراءه يصح له التبرك فيجوز له التناجيل كذلك في قوله وقال  
 الزبيلي وقال محمد بن يونس ثلث الألف حلا والباقي إلى أجله أو يرد  
 رقيقا لأن له أن يترك الزيادة بأن يكتبه على قيمته فكان له  
 أن يخر الزيادة وهو الألف درهم بالطريق الأخرى وفيما وراءها إذا  
 خالف المريض أو أمانة على ألف السنة جائز وإن لم يكن له مال آخر  
 فصار كله مؤجلا لأن له أن يطلعها بدون المال وهذا الزن ما  
 زاد على ثلثي قيمته كان المريض متمكنا من أن لا يملكه أصلا  
 فإذا ملكه موقفا لا يثبت للورثة حق الاعتراض **قوله**  
 وأما إن بدل الكتابة أو قال كزبيلي ولما إن جميع المسمى بيد  
 الرقبة حتى أجرى عليه أحكام البدل في حق الأخذ في شقة  
 وجرى بيع المراجعة وحق الحبس بالمسمى كله فيما إذا باع ما  
 يساوي الف بالدين وحق كورثة يتعلق بالبدل فكذلك بالبدل  
 وكذا جيل اسقاط معنى فيعتبر من ثلث اجمع بخلاف الخلع  
 لأن كبدل فيه لا يقابل المال ولم يتعلق حق كورثة بالبدل فلذا  
 لا يتعلق بالبدل وأصله إن المريض إذا باع دارا قيمتها الف  
 بثلاثة آلاف السنة ثم مات ولا مال له غيرها ولم تجز كورثة  
 فعندها يقال للسنة كى أما إن تجعل ثلثي الثمن وثلث حلك  
 إلى أجله ولا فانقض كسبع وعنده يقال له أما إن تجعل ثلث  
 القيمة والباقي عليك إلى أجله ولا فانقض كسبع وحاصله إن

الحسين

University

Copy